قانـون رقـم ٨١ لسنـة ١٩٩٥

بربـط موازنـة الهيئـة المصريـة للرقابـة علـى التأميـن

للسـنة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦

باسم الشعب

رئيس الجمهوريـة

قـرر مجلـس الشعـب القانـون الآتـى نصـه ، وقـد أصدرنـاه :

(المـادة الأولـى)

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلغ ٩٨٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة ملايين وثمانمائة وخمسون ألف جنيه) .

(المـادة الثانيـة)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلـغ ٥١٤٠٠٠ جنيـه (فقط وقدره خمسة ملايين ومائة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

أجور بمبلغ ٤٢٠٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه .

(المـادة الثالثـة)

قـدرت الإيـرادات الجاريـة والتـحويـلات الجـارية للسنـة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلـغ ٩٥٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة ملايين وخمسمائة ألف جنيه)

(المـــادة الرابعـة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلـغ ٤٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعـة ملايين وثلاثمائـة وستـون ألـف جنيـه) منه فائـض حكومة بمبلغ ٤٢٠٨٠٠٠ جنيه

(المـادة الخامسـة)

قدرت الاستخدامات الرأسماليـة للسنـة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلـغ ٣٥٠٠٠٠ جنيـه (فقـط وقـدره ثلاثمائة وخمسون ألف جنيـه) ، موزعة كالآتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه

(المـادة السادسـة)

قدرت الإيـرادات الرأسماليـة للسنـة الماليـة ٩٥ / ١٩٩٦ بمبلـغ ٣٥٠٠٠٠ جنيـه (فقط وقدره ثلاثمائة وخمسون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المـادة السابعـة)

تعتبر أحكام التاشيرات العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المـادة الثامنـة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة التاسعـة)

لا يجـوز للهيئـة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العـام إلا بموافقـة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المـادة العاشـرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صـدر برئاسة الجمهوريـة فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٤١٥ هـ

(الموافـق ٢٣ أبريـل سنـة ١٩٩٥ م) .

حسنـى مبـارك